



المخلص التنفيذي

برمانات تراعي الجندر

نحو برمانات تستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنساء في هياكلها وعملياتها وأساليبها وعمالها.



يتضمن «الملخص التنفيذي» نظرة عامة على النتائج الرئيسية التي خلص إليها مسح أجري حول «برلمانات تراعي الجندر» بتنفيذ من قبل الاتحاد البرلماني الدولي في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ويستند إلى نشرة كاملة حول «برلمانات تراعي الجندر» من تأليف الدكتورة سونيا بالميري، لصالح الاتحاد البرلماني الدولي (٢٠١١). إستفاد مشروع الاتحاد البرلماني الدولي حول «برلمانات تراعي الجندر» من مساندة مادية من وكالة المعونة الأيرلندية.

جميع الحقوق محفوظة © للاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١.

الرقم المعياري الدولي للمصنّف 978-92-9142-499-3

الملخص التنفيذي

برمانات تراعي الجندر

نحو برمانات تستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنساء في هياكلها وعملياتها وأساليبها وعملها.



أما الثقافة المؤسسة فتشير إلى القواعد والأعراف والتقاليد غير المدونة والتي جرى تبنيها على مر الزمن والمتأصلة في المؤسسات التي صُممت في الأصل من قبل الرجال.

كما يهدف المشروع إلى استخلاص الممارسات الفضلى الحالية في مجال إدماج الجندر في وضع السياسات في البرلمان، ودراسة الآليات التي تدعم ذلك على أفضل وجه، مثل اللجان البرلمانية أو التكتلات التي تتكون من عضوات في البرلمان أو استخدام موازنات الجندر.

٢- توفير الأدوات اللازمة للبرلمانات والجهات المعنية

الأخرى حول برلمانات تراعي الجندر وإدماج الجندر
استناداً إلى البحوث التي أجريت، يهدف المشروع إلى تسليط الضوء على أمثلة لممارسات فضلى، واستخلاص المبادئ التوجيهية ومعايير المقارنة التي يمكن استخدامها من أجل تقييم مدى مراعاة البرلمان للجندر وقدرته على إدماج الجندر. كما تقترح المبادئ التوجيهية إصلاحات مختلفة قد تقوم بها البرلمانات من أجل أن تصبح مؤسسات أكثر مراعاة للجندر.

٣- بناء القدرات من أجل برلمانات تراعي الجندر

يهدف المشروع كذلك إلى تعزيز قدرات البرلمانات لتصبح مؤسسات أكثر مراعاة للجندر، على سبيل المثال بدعم قدرات اللجان والتكتلات البرلمانية من أجل المساواة في الجندر من خلال المساعدة الفنية وأنشطة التدريب. ومن المقرر أن يتم إجراء سلسلة من المبادرات بـغية تعزيز هذه الأنشطة في البرلمانات ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الرئيسية المعنية.

ولقد تم تصميم استبيانات للسلطات البرلمانية والمجموعات البرلمانية وأعضاء البرلمان في عام ٢٠٠٨ بعد التشاور مع كل من أعضاء البرلمان وخبراء في الجندر والبرلمان. حيث تم استلام ٩٥ إجابة من السلطات البرلمانية في ٧٧ دولة. وأكملت ٧١ مجموعة برلمانية من ٤٢ دولة المسح الثاني، وأجاب ١٢٣ برلمانياً من ٥٠ دولة على المسح الثالث. وكان عدد أعضاء البرلمان

في عام ٢٠٠٨، شرع الاتحاد البرلماني الدولي في مشروع تعاوني لدراسة مراعاة البرلمانات للجندر حول العالم. وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع مبادرة التنمية البرلمانية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في المنطقة العربية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA في أمريكا اللاتينية.

ويستند المشروع إلى خبرة الاتحاد البرلماني الدولي لمدة ٣٠ عاماً في إجراء الأبحاث حول الجندر والبرلمان، ويتبع مباشرة من نشرة الاتحاد الصادرة في عام ٢٠٠٨ حول «المساواة في السياسة: دراسة استقصائية للنساء والرجال في البرلمانات». وجاء من بين النتائج الجلية لتلك الدراسة أن النساء هن على الأغلب العوامل الباعثة والمحفزة على التغيير من حيث المساواة في الجندر في البرلمان، وأن الوقت ربما قد حان لوضع بعض المسؤولية عن ذلك التغيير على كاهل البرلمانات ككل. ولعلّ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما الذي تفعله البرلمانات كمؤسسات لتشجيع وتعزيز المساواة في الجندر؟ وما هي السياسات التي تثرى الجهود المبذولة لتحقيق المساواة في الجندر؟ وهل أن الهياكل المؤسسية للبرلمانات حول العالم تراعي الجندر؟

لقد كانت الغاية من مشروع برلمانات تراعي الجندر هي جمع المعلومات الأولية حول السبل الفضلى التي يمكن للبرلمانات من خلالها أن تصبح مؤسسات تراعي الجندر وتقوم بإدماج الجندر في عملها على نحو فعال. وقد أجريت بحوث أولية (بما فيها استبيانات مسحية ومقابلات مع أعضاء في البرلمان وموظفين برلمانيين وإصدار حالات دراسية قطرية) بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وفيما يلي أهداف المشروع:

١- زيادة المعرفة حول مراعاة البرلمانات للجندر

يهدف المشروع إلى اختبار مدى مراعاة البرلمانات للجندر من حيث ثقافتها التشغيلية والمؤسسية. حيث يمكن أن تعكس الثقافة التشغيلية للبرلمان بطرق شتى، ونسوق على ذلك مثال المرافق البرلمانية ومواعيد الجلسات ومخصصات الموازنة والخدمات المتاحة.



من الذكور والإناث ممن أجابوا على المسح متساوي تقريباً.

وبالإضافة إلى الاستبيانات، فقد أجريت مقابلات شخصية مع أعضاء وعضوات البرلمان من كل منطقة من مناطق العالم. حيث أجري العديد من هذه المقابلات كجزء من الحالات الدراسية القطرية التي تم إعدادها ما بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتم اختيار الدول بناء على التحديثات الأخيرة في برلماناتها الوطنية والممارسات الفضلى الناشئة. وقد تم إعداد ١٤ حالة دراسية بالإضافة إلى تقارير إقليمية (انظر الملحق ١ لمزيد من المعلومات حول المنهجية). ويعكس التقرير العالمي ما جاء في جميع هذه البحوث.

وفيما يلي ملخص موجز للتقرير وعرض لنتائجه وتوصياته الرئيسية.

لقد كانت الغاية من مشروع «برلمانات تراعي الجندر» هي جمع المعلومات الأولية حول السبل الفضلى التي يمكن للبرلمانات من خلالها أن تصيح مؤسسات تراعي الجندر وتقوم بإدماج الجندر في عملها على نحو فعّال.

إنشاء برلمان يراعي الجندر

لسياسات المساواة في الجندر والتي تتضمن توجيهات لوضع الأولويات إزاء التدخلات الإستراتيجية والمستهدفة على نحو جيد بغية تحقيق هدف المساواة في الجندر.

وفي معرض توجيهها نحو مراعاة الجندر، تتبنى البرلمانات إستراتيجية إدماج الجندر. ويُعرف إدماج الجندر بأنه عملية تقييم وأخذ بعين الاعتبار للآثار المترتبة على النساء والرجال من جرّاء أي عمل مخطط - بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج - على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وإن الهدف النهائي لإدماج الجندر هو تحقيق المساواة في الجندر، ويُفهم على أنه إستراتيجيات تضع قضايا الجندر في صميم قرارات السياسات والبرامج العامة والهياكل المؤسسية وتخصيص الموارد. وينبغي لإدماج المساواة في الجندر في عمل البرلمان أن يساهم مساهمة فاعلة في تنفيذ والإشراف على التشريعات والسياسات التي تتناول احتياجات ومصالح كل من الرجال والنساء.

استغلال الفرص المتاحة يومياً من أجل إدماج المساواة في الجندر

يعزز البرلمان الذي يراعي الجندر المساواة في الجندر ويهدف إلى تحقيقها داخل المجتمع بأكمله. ومن أجل القيام بذلك، فإنه بالتالي يعمل على إدماج الجندر في جميع عمليات ومخرجات عمله. ويمكن لأعضاء البرلمان أن يتحمّلوا مسؤولية إدماج الجندر في أنشطتهم اليومية من تشريع ورقابة وتمثيل.

من الناحية التشريعية، يتعيّن على أعضاء البرلمان القيام بوضع القوانين والسياسات ومناقشتها، ومراجعة وإقرار الموازنة الوطنية. وأما من منظور الجندر، يستطيع أعضاء البرلمان أن يضعوا قوانين تضمن المساواة في الجندر ويشرّعوا في تحليل جميع التشريعات على أساس الجندر ويطرحوا أسئلة حول أثر القانون المقترح على الرجال والنساء خلال المناقشات التشريعية وينظروا فيما إذا كانت عملية فرض الضرائب وتخصيص النفقات منصفة

إن البرلمان الذي يراعي الجندر هو الذي يستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنساء في هياكله وعملياته وأساليبه وعمله. ويشير مصطلح 'الجندر' إلى السمات الاجتماعية المرتبطة بكون الإنسان ذكر أو أنثى والعلاقات ما بين النساء والرجال والبنات والأولاد. وإن هذه السمات والعلاقات ذات نشأة اجتماعية ويجري تعلّمها من خلال المخالطة الاجتماعية. كما يتضمن مصطلح الجندر التوقعات حول السمات والكفايات والسلوكيات المحتملة لكل من النساء والرجال، وحينما يطبق على التحليل الاجتماعي، فإنه يكشف عن أدوار محددة اجتماعياً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنس والجندر لا يعينان الأمر نفسه. فبينما يشير الجنس إلى الفروقات البيولوجية، فإن الجندر يشير إلى الفروقات الاجتماعية، والتي يمكن تعديلها بما أن هوية الجندر وأدواره وعلاقاته هي أمور يحددها المجتمع¹.

تُبنى البرلمانات التي تراعي الجندر على مبدأ المساواة في الجندر - أي أن يتمتع الرجال والنساء بحق متساو في المشاركة في هياكلها وعملياتها دونما تمييز أو تبادل للاتهامات. ولا يوجد في البرلمانات التي تراعي الجندر أي حواجز تعيق المشاركة الكاملة للنساء، حيث تضرب هذه البرلمانات مثلاً إيجابياً (أو تكون بمثابة قدوة) للمجتمع عموماً. فهي عبارة عن مؤسسات تفضّل اللغة والسلوك البرلماني الأقل عدوانية وتكون في ساعات جلساتها أكثر مراعاة للأسرة وتوفّر مرافق لرعاية الطفل وإجازات الوالدين لأعضاء البرلمان وبرامج تدريب تراعي الجندر لجميع أعضاء البرلمان.

وإن البرلمان الذي يحترم الفرضية الأساسية للمساواة في الجندر هو البرلمان الذي تكون قواعده ولوائحه متاحة لجميع أعضاء البرلمان والتي لا تستبعد النساء أو تقيدها أو تميّز ضدها، والتي تتضمن لغة محايدة من ناحية الجندر. وهي عبارة عن منظمات تقبل بالحاجة إلى مراجعة جميع السياسات والقوانين والممارسات من منظور الجندر، إما من خلال لجنة مختصة للمساواة في الجندر أو من خلال التشارك في تلك المسؤولية بين جميع الهيئات التابعة للبرلمان. وتعمل البرلمانات التي تراعي الجندر وفقاً



- خلال مناقشات الموازنة، يستطيع أعضاء البرلمان استجواب الوزراء حول الإنفاق العام وتأثيره على النساء والرجال والبنات والأولاد؛
- بصفتهم أعضاء في اللجان، يستطيع أعضاء البرلمان أن يطرحوا أسئلة على مجموعة واسعة من المجموعات والأفراد، بما في ذلك الوكالات العامة أو الأكاديميين أو المنظمات الخاصة، عن وجهات نظرهم حول فعالية البرامج والأنشطة الحكومية؛
- يستطيع أعضاء البرلمان أن يستخدموا وسائل الإعلام لنشر وإعلان النتائج التي توصلوا إليها.
- للرجال والنساء، أو أنها على الأقل ليس لها تأثير سلبي سواء على الرجال أو على النساء.
- وينبغي على أعضاء البرلمان دوماً أن يتذكروا من هو الجمهور المستهدف من مشروع القانون، ويكونوا على بينة حول كيفية تأثير مشروع القانون على المجموعات الفرعية المختلفة من ذلك الجمهور، وعلى الأخص النساء والرجال والفتيات والأولاد.
- ولدى تنفيذهم لمسؤولياتهم الرقابية، يقوم أعضاء البرلمان بتحريض وتدقيق نشاط الحكومة ونفقاتها من خلال المناقشات والاستجوابات والاستفسارات. على سبيل المثال:

يتضمن مفهوم الجندر كذلك التوقعات حول السمات والكفايات والسلوكيات المحتملة لكل من النساء والرجال، وحينما يطبق على التحليل الاجتماعي، فإنه يكشف عن أدوار محددة اجتماعياً.

- خلال وقت السؤال (أو الاستجواب)، بإمكان أعضاء البرلمان أن يسألوا الوزراء حول فعالية برامجهم من حيث المساواة في الجندر. ومن شأن طرح الأسئلة في هذا المنتدى أن يربط المسألة بالدعاية والإعلان؛
- بإمكان أعضاء البرلمان أن يرسلوا أسئلة واستجوابات خطية إلى الوزراء أو إلى وزاراتهم حينما يقتضي الأمر إجابات جوهرية أكثر، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب الجنس؛

إنشاء برلمان يراعي الجندر

ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. إذ أن بناء شبكات قوية والمحافظة عليها من شأنه أن يُقيي البرلمانين على اطلاع بمسائل الجندر. ويتعيّن على الرجال والنساء أن يعملوا معاً من أجل تعزيز المساواة في الجندر.

وفي نهاية المطاف، يتعيّن على البرلمانين أن يستغلوا الفرص المتاحة لهم ليس فقط لطرح الأسئلة وإنما لنشر الإجابات التي يحصلون عليها. وحيثما لا يرقى التشريع إلى سد الاحتياجات القائمة، تكون الفرصة سانحة لأعضاء البرلمان ليقتروا حلولاً من خلال إدخال تعديلات على التشريعات القائمة، أو من خلال البدء في سنّ قوانين جديدة كلياً.

جعل التغيير منهجياً لتحقيق المساواة في الجندر

تشكّل عملية تحسين شمولية البرلمانات تحدياً متعدد الأوجه للجميع. فبالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية على نحو أكبر وجوهري، فإن العملية تقتضي مزيجاً من أعداد أكبر من

أما فيما يتعلق بالوظيفة التمثيلية للبرلمان فتتضمن خضوعه للمساءلة من قبل الشعب، وتمثيل احتياجات ومصالح المواطنين وإعلام جمهور الناخبين حول المناقشات والقوانين الجديدة والإنفاق والسياسات الحكومية. وينبغي على أعضاء البرلمان، من منظور الجندر، أن يحرصوا على أنهم يفهمون احتياجات الفئات المختلفة في جمهور ناخبهم ويعكسوا تلك الاحتياجات. ويمكنهم القيام بهذا من خلال ضمان الوصول المتساوي لجميع المواطنين إلى مكاتبتهم في دوائرهم الانتخابية، ولا سيما فتح أبواب مكاتبتهم في الأوقات التي يستطيع كل من الرجال والنساء أن يحضروا فيها.

كما ينبغي على أعضاء البرلمان أن يحرصوا على تأسيس شبكات جيدة مع طائفة واسعة من فئات ناخبهم وعلى الصعيد الوطني. بما في ذلك ممثلين وممثلات من الهيئات الوطنية للنساء والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأكاديميين العاملين على قضايا المساواة في الجندر. وقد تم إنشاء تكتلات برلمانية نسائية في هذا الصدد. وبإمكان أعضاء البرلمان أن يستغلوا الفرص مثل المؤتمرات والمنتديات والجولات الدراسية والزيارات وورش العمل التي تتم لتبادل الخبرات بهدف التشبيك مع برلمانيين آخرين

البرلمانات والنساء: مقدار التقدم الذي تم إحرازه

نظرة عامة	١٩٩٥	٢٠١١
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلسي البرلمان	١١,٣٪	١٩٪
المجالس التي تحتل فيها النساء نسبة ٣٠٪ أو أكثر من المقاعد	٧ من ٢٢٩ (٣,٠٪) ٥ مجالس وحيدة أو سفلى ٢ غرفة عليا	٤٣ من ٢٦٢ (١٦,٤٪) ٢٦ غرفة وحيدة أو سفلى ١٧ غرفة عليا
المجالس التي تحتل فيها النساء نسبة ١٠٪ أو أقل من المقاعد	١٤١ من ٢٢٩ (٦١,٦٪)	٦٢ من ٢٦٢ (٢٣,٦٪)
المجالس التي لا توجد فيها عضوات	١٣	١٠
رئيسات البرلمان	٢٤ (١٠,٥٪)	٣٨ (١٤,١٪)

رواندا

مراجعة من أجل المساواة في الجندر

الذين شملهم الاستطلاع قد أشاروا إلى درجة عالية من المعرفة بالمصطلحات والمفاهيم الشائعة في إدماج الجندر، فقد أشار عدد قليل نسبياً إلى معرفتهم بكيفية إجراء تحليل للجندر أو تطبيق مفاهيم الجندر في عملهم في البرلمان. كما سلط الضوء على الحاجة إلى توفير التدريب وبناء القدرات للكادر بالإضافة إلى أعضاء البرلمان. كما بسّرت المراجعة استجابة على نطاق المؤسسة لتحقيق أهداف وغايات المساواة في الجندر.^٢

في رواندا، أجرى البرلمان «مراجعة داخلية تشاركية للجندر» في عام ٢٠٠٩. وقد هدفت المراجعة إلى توفير بيانات حول وضع الجهود المبذولة لإدماج الجندر والسماح للبرلمان بالتخطيط على نحو دقيق وفعال لجسر الفجوات في القدرات فيما يتعلق بالمساواة في الجندر. وقدمت النتائج الأولية بيانات لتؤكد تأكيدات أعضاء البرلمان بأن «مسائل القدرات» هي الموجودة أكثر من الالتزام في صميم التحديات الباقية. وعلى الرغم من أن أعضاء البرلمان وكادره

وفي حين أن أعداد النساء مهمة، إلا أنه من المهم أيضاً أن تتولى النساء مناصب قيادية في البرلمان. إذ يوجد عدد قليل نسبياً من النساء اللواتي يتولين منصب رئيس (أو نائب رئيس) في برلمانات العالم. وفي حين أننا نجد أن أعداداً متزايدة من النساء يتولين منصب رئاسة اللجان، إلا أنهن يملن إلى رئاسة اللجان ذات الحقائق/الاختصاصات غير السيادة، مثل لجان شؤون النساء، والقانون والعدل، والعمل والتعليم. وتهيمن الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية على عملية تعيين النساء في اللجان. وإذا ما أردنا تغيير ذلك التوجه، فإن الأمر يقتضي طريقة أكثر شفافية في التعيين تتماشى مع قدرات الأعضاء والعضوات وخبراتهم المتنوعة في العمل والأمور التي يفضّلونها. ومن شأن تدابير العمل الإيجابية التي تمنح أفضلية للنساء على الرجال في حال تساوي المؤهلات أن يحسّن من قبول النساء القياديات. ونسوق هنا مثال العراق، حيث مناصب السلطة المخصصة للنساء تتناسب مع تمثيلهن في البرلمان (٢٥ في المائة).

٢- تطوير إطار قانوني ملائم للمساواة في الجندر

لقد سعى عدد من الدول إلى تشريع قوانين للمساواة في الجندر تغطي طيفاً واسعاً من التدابير المناهضة للتمييز. وكانت هذه القوانين حاسمة في تحقيق تقدم للرجال

النساء وبنية تحتية أقوى تراعي الجندر وسياسة وتشريعات أقوى للمساواة في الجندر. ونتطرق إلى هذه التوصيات بالتفصيل أدناه.

١- زيادة عدد النساء ووجودهن في البرلمان

في حين أن عدد عضوات البرلمان قد ازداد على مر الزمن، إلا أنه ما زال لا يتماشى مع نسبة النساء في المجتمع على نطاق أوسع. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وصلت نسبة النساء بين أعضاء البرلمان ١٩٪ في جميع أنحاء العالم. حيث لا يزال تسهيل وصول النساء إلى البرلمان يشكل تحدياً في كل ركن من أركان المعمورة.

وبمرور الوقت، أثبتت التدابير الخاصة بالمشرعة فعاليتها كواحدة من الآليات لزيادة وجود النساء في البرلمانات. ولتحقيق هدف المساواة في الجندر من حيث العدد، بإمكان البرلمانات أن تعزز التدابير الخاصة بالمشرعة، ونسوق هنا مثال الآليات التي تهدف إلى ضمان اختيار أعداد أكبر من النساء من قبل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات في مناصب 'منتخبة' على ورقة الاقتراع. ويمكن إجراء تعديلات على قوانين الانتخابات والدراسات والبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية. ويمكن للتدابير المشرعة أن تنص على عقوبات فيما إذا لم تليي الأحزاب السياسية المعايير المنصوص عليها في التشريعات.

إنشاء برلمان يراعي الجندر

ويمكن للجان المساواة في الجندر كذلك أن تقدم الدعم وتتعاون مع اللجان ذات الحقائق الأخرى، من حيث تشجيعها على النظر في قضايا المساواة في الجندر ذات الصلة بنطاق اختصاصها.

والبدلات توزع بالتساوي، إلا أن النساء يبقين غير ممثلات تمثيلاً كافياً في تلك المناصب التي تتمتع ببدلات أعلى (مثل رئاسة المجلس ورئاسة اللجان). كما يلزم وضع خطط عمل لضمان أن النساء لسن دوماً آخر المرشحين من أجل النظر في ترقيتهن. ومن النادر جداً وجود سياسات تسعى للحيلولة دون المضايقة والتحرش، وفي حين توجد آليات لتقديم الشكاوي في بعض البرلمانات، إلا أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت تلك الآليات مستقلة عن العملية السياسية.

٤- إدماج الجندر في عمل البرلمان

إن المساواة في الجندر ليست مضمونة لمجرد وجود نساء في البرلمان. إذ أن المسألة تتعلق أكثر بمدى مراعاة البرلمان وسياساته وبنيته التحتية للجندر ووعيه لهذه القضية.

القيام بالجرد

الخطوة الأولى هي إجراء تقييم داخلي (جرد) لقدرة البرلمان على إدماج الجندر. ويمكن أن يأخذ هذا التقييم شكل التدقيق والمراجعة الداخلية، كما حدث في رواندا.

بنية تحتية مخصصة لإدماج الجندر

يوجد نوعان من الآليات البرلمانية المؤسسية التي يمكنها أن تساعد البرلمانات في ضمان تحليل مخرجات البرلمان من منظور الجندر: لجان المساواة في الجندر والتكتلات البرلمانية النسائية. حيث تعمل لجان المساواة في الجندر بمثابة حاضنة لأفكار السياسات المتعلقة بالمساواة بالجندر وتساعد في إبقاء قضايا الجندر على جدول أعمال البرلمان. وتكمن ميزتها في قدرتها على العمل بشكل وثيق وإقامة علاقات رسمية مع الهيئات الوطنية للنساء ودواوين المظالم الخاصة بقضايا المساواة والمنظمات غير الحكومية. وتسود

والنساء. وأما بالنسبة للدول التي لم تقم برلماناتها بسنّ مثل هذه القوانين بعد، فينبغي عليها ذلك. وفي الدول التي يربو فيها عمر قوانين المساواة في الجندر على عشر سنوات، ينبغي تحديثها لتشتمل الأطر اللازمة لإدماج الجندر.

وينبغي على قوانين المساواة في الجندر كذلك أن تتناول مسألة إدماج الجندر في البرلمان. من أو ما هي الهيئة أو الجهة المسؤولة عن مراجعة التشريع من منظور الجندر؟ وهل تتمتع تلك الهيئة أو الجهة بدعم بنية تحتية برلمانية كافية، كأن تكون لجنة ذات صلاحيات لمراقبة تنفيذ القانون، وعلى الأخص، في إطار إدماج الجندر؟ وكانت بعض البرلمانات ترى إمكانية شمول مكّون الجندر في تقييم الأثر التشريعي الذي يرافق كل مبادرة تشريعية.

ومن شأن خطط العمل التي تتضمن تدايير ملموسة أن تساعد أيضاً البرلمانات في تحديد الثغرات الموجودة في تشريعاتها وأهداف سياساتها العامة.

٣- وضع إطار سياسات يراعي الجندر للبرلمان

يمكن اعتبار سياسة الجندر للبرلمان بمثابة خارطة طريق أو خطة تبيّن التزام البرلمان بتحقيق المساواة في الجندر وتضع مجموعة واضحة من الغايات والعمليات المحددة للوفاء بهذا الالتزام. وفي إطار هذه السياسة الشاملة، ينبغي أن تكون هناك مجموعة من السياسات ذات الصلة والتي تتناول سير العمل الداخلي والأهداف العامة للمخرجات.

أما فيما يتعلق بالعمل الداخلي للبرلمان، تتضمن السياسات منع المضايقات/التحرشات والتوزيع العادل للموارد والبدلات - بما في ذلك الحصول على خدمات البحوث وأجهزة الكمبيوتر والمكاتب - والسلوك المتوقع وأن يكون ذلك كله منصوص عليه في مدونة لقواعد السلوك.

وفي حين تبدو مدونات قواعد السلوك أمراً شائعاً نسبياً، إلا أنها كقاعدة عامة لا تتضمن إشارات إلى المساواة في الجندر. وتعتبر هذه نقطة ضعف كبيرة تتطلب المزيد من الاهتمام، ليس من جانب البرلمانات فحسب، وإنما من جانب هيئات مثل الاتحاد البرلماني الدولي. وفي حين أن معظم البرلمانات تحمل وجهة النظر التي تقول إن الموارد

اختصاصها. وفي هذه الحالة، تلعب لجنة المساواة في الجندر دور إطلاق ومساندة ورصد ما تقوم به اللجان المختصة الأخرى لإدماج الجندر.

في حين يتركز إدماج الجندر في عمل اللجنة المختصة بالمساواة في الجندر، فيجب أن تضطلع هذه اللجنة بذات أدوار ومسؤوليات وصلاحيات اللجان البرلمانية الأخرى ويجب أن تحصل على موارد مشابهة. وحيثما أمكن، ينبغي على الكادر البرلماني الذي يساند عمل لجان المساواة في الجندر أن يعمل معها ما لا يقل عن فترة ولاية برلمانية واحدة لضمان عدم فقدان الخبرات في الجندر بشكل متكرر جداً. ومن الأهمية بمكان أن يتم الاعتراف بهذه اللجان على أنها هياكل برلمانية دائمة.

وينبغي أن تكون العملية التي تقوم هذه اللجان من خلالها بإدماج الجندر واضحة وجليّة على مواقع الإعلام الجماهيرية (بما فيها الموقع الإلكتروني للبرلمان). ويجب أن يكون لدى اللجان المعنية بالمساواة في الجندر عمليات تشاور منتظمة ومنهجية مع المنظمات النسائية وخبراء الجندر، ولا سيما عند مراجعة مشروع قانون. ويجب أن تتمكن هذه اللجان من الحصول على بيانات مصنفة

في باكستان ممارسة جيدة حيث يتم رفع تقارير لجنة المساواة في الجندر إلى الوزير المختص.

وكانت بعض اللجان قادرة على التأثير في السياسات المتعلقة بمجموعة من القضايا بما فيها التعليم والرعاية الصحية والتوظيف، على سبيل المثال لا الحصر. وتكمن قوة هذه اللجان في هيكلها الدائم - حيث تُعتبر بمثابة إحدى هيئات البرلمان تماماً مثل أي لجنة أخرى وتُخصّص لها نفس الموارد (من موازنة وكادر). غير أنه في بعض البرلمانات، مُنحت لجان المساواة في الجندر وضعاً (استشارياً) مختلفاً بعض الشيء، الأمر الذي يغيّر من قدرتها على مواصلة العمل على التوصيات التي ترفعها. ولكن، عموماً، يُنظر إلى لجان المساواة في الجندر على أنها مساوية للجان البرلمان الأخرى، وتتمتع بنفس الفعالية. وتتأثر القيود المفروضة على فعالية هذه اللجان بمدى تركيز التحقيقات التي تقوم بها وعدد النساء في البرلمان وقدرات رؤسائها ومدى دعم قيادة البرلمان لها.

ويمكن للجان المساواة في الجندر أن تقدم الدعم وتتعاون مع اللجان ذات الحقائق الأخرى، من حيث تشجيعها على النظر في قضايا المساواة في الجندر ذات الصلة بنطاق

السويد

إبراز قضايا المساواة في الجندر

بين أعضاء البرلمان. وكان الغرض من هذه الشبكة هو تسليط الضوء على الظروف والفرضيات الناظمة للعمل البرلماني والسياسي في منظور واسع، وإمكانيات التطور لأعضاء البرلمان ككل. وتضمّنت المهمة الرئيسية الأخرى ترتيب اجتماعات على وجبة الفطور وندوات واسعة النطاق حول المساواة في الجندر، وحول الديمقراطية في معناها الواسع، لأعضاء البرلمان ومسؤولين برلمانيين. واليوم، تم تغيير اسم 'شبكة رئيسة البرلمان' ليصبح 'المجموعة المرجعية لرئيس/رئيسة البرلمان حول قضايا المساواة في الجندر'.

لقد تم إنشاء شبكة رئيسة البرلمان من أجل المساواة في الجندر بين أعضاء البرلمان في عام ١٩٩٥ من قبل رئيسة البرلمان بريجيتا داهل. حيث دعت في مطلع الربيع في عام ١٩٩٥ إلى عقد اجتماع تضمن سبع عضوات في البرلمان، بواقع واحدة من كل حزب من الأحزاب الممثلة في البرلمان. وكان الغرض من الاجتماع مناقشة كيف يمكن لهذه القوى المتحدة أن تسهم في الاستغلال الأمثل لتمثيل جديد وإيجابي للنساء في البرلمان. وقد انبثقت الكثير من الأفكار من المحادثات التي عقدتها هذه المجموعة. فقد أفضت المحادثات، على سبيل المثال، إلى تأسيس شبكة المساواة في الجندر

إنشاء برلمان يراعي الجندر

الجندر. ففي حين أن بعض البرلمانات ضليعة ومتبصرة في هذه المفاهيم، نجد في برلمانات أخرى قلة وعي ومعرفة بالجندر وعلاقته بعمل الهيئة التشريعية (من الناحية الفنية والإدارية والتشريعية). وهناك أيضاً خلط مفاهيمي وعدم كفاية في فهم كيف تقوم البرلمانات بالرقابة على قضايا الجندر. وقد ترغب البرلمانات في تنظيم ورش عمل تدريبية حول بعض هذه المفاهيم. وينبغي أن يتضمن التدريب رسالة مفادها أن قضايا المساواة في الجندر هي ليست الشغل الشاغل للنساء وحدهن.

يوجد للأسف أمثلة قليلة جداً على «قوائم المراجعة» المستخدمة للتحقق من أن التشريعات قد تم تقييمها بصورة وافية من منظور الجندر. ففي كمبوديا، تم وضع إطار لتوجيه النواب والكادر في عملية تقييم مراعاة القوانين للجندر. حيث تم تحديد خمس خطوات تتضمن كل منها مجموعة من الأسئلة لطحها من أجل التقييم السليم للقانون.

وهناك قلق حقيقي من أن البرلمانات لا تزال تفتقر إلى البيانات المصنفة حسب الجنس، وهذه البيانات تشكل في نهاية المطاف الأساس لجميع الجهود المبذولة لإدماج الجندر. وينبغي أن يتم تناول المشكلة من قبل وكالات الإحصاءات المعنية في الحكومة بحيث ينتقل إدماج الجندر من مرحلة النظرية إلى الممارسة العملية على نطاق واسع.

ومن الضروري كذلك زيادة مدى الاطلاع لدى الهيئات واللجان البرلمانية القائمة - مثل المشاركة في المناقشات أو طرح الأسئلة على الوزراء أو استخدام إشعارات جذب الانتباه أو العرائض أو مناقشة المظالم. ويمكن لهذا الأمر أن يتحقق من خلال التدريب التعريفي أو التوجيهي الذي يتضمن منظور الجندر، سواء للبرلمانيين الجدد أو الحاليين. كما ينبغي أن تتم مأسسة التدابير المحددة للجندر مثل مستشاري الجندر، (العديد من) ضباط ارتباط الجندر في كل لجنة، وما إلى ذلك من أمور. وعلى إثر التوجه المتبع في برلمانات أمريكا اللاتينية، يتعين على البرلمانات الوطنية أيضاً أن تنظر في إنشاء وحدات فنية تستطيع أن توفر المعلومة المحددة اللازمة لتعزيز إدماج الجندر في جميع مجالات البرلمان.

حسب الجنس لتتمكن من تحليل المبادرات من حيث فوائدها.

وفي الدول التي اختارت برلماناتها عدم تشكيل لجنة مختصة للمساواة في الجندر، غالباً ما يتم التصدي لهذه القضايا من خلال لجان شؤون النساء أو السياسات الاجتماعية أو حقوق الإنسان. وفي حين قد توجد ميزة للجنة متعددة الاختصاصات «الحقائب» من حيث إمكانية أن يقوم أعضاؤها بتطبيق منظور الجندر على طائفة أوسع من القضايا، إلا أن اللجنة سيكون لديها وقت أقل لتناول الشواغل والهموم المتعلقة بالجندر تحديداً.

إن التكتلات البرلمانية النسائية هي عبارة عن مجموعات تنسيقية ما بين الأحزاب تشارك فيها عضوات البرلمان بشكل طوعي. حيث تعمل هذه التكتلات على تجميع النساء معاً من أحزاب مختلفة ومنحهن إطاراً يستطعن من خلاله أن يشركن المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص. وقد نجحت هذه المجموعات بإثارة الحاجة إلى وضع تشريعات تتعلق بالنساء والمساواة في الجندر، وخاصة فيما يتعلق بالعنف المنزلي وعدم التمييز والرعاية الصحية وحقوق النساء. وقد كان إشراك الرجال في التكتلات النسائية مفيداً لهذه النتيجة. وتُعزى الفعالية الأكبر للتكتلات النسائية إلى حقيقة أن النساء تعمدن وضع الأحزاب التي ينتمين إليها جانباً والتزم بالكتل. وحيثما يكون إدماج الجندر مسؤولية التكتلات النسائية، فينبغي أن تعتبر تلك التكتلات هيئة مهمة من هيئات البرلمان. وتوحي التعليقات الواردة من المحييين على الاستبيان كذلك أن من شأن الفهم الواضح لمهمة التكتل وأهدافه فضلاً عن التمويل الكافي أن يزيد من فعالية التكتل.

وكشف المسح عن آليات أخرى من أجل تسليط الضوء على المساواة في الجندر في البرلمان، بما في ذلك شبكة رئيسة البرلمان السويدي من أجل المساواة في الجندر.

تطوير أدوات وقدرات

يتطلب إدماج الجندر في العمل التشريعي للبرلمان معرفة وخبرة تخصصية. وقد كشفت هذه الدراسة تفاهات متنوعة لمعنى الجندر وإدماج الجندر والبرلمانات التي تراعي

خمس خطوات في إدماج منظور الجندر في التشريعات

قائمة المراجعة الكمبودية

الخطوة ١

تحديد الغرض من القانون المقترح ونطاقه وعمله؛
وتحديد الفئات الأكثر عرضة للتأثر بمشروع القانون
المقترح وأية مضامين محتملة للجندر؛

الخطوة ٣

طرح أسئلة محددة بشأن الصياغة القانونية،
والحرص على استخدام لغة واضحة وصريحة
ومحايدة من ناحية الجندر؛

الخطوة ٢

قياس تأثير القانون المقترح؛ باستخدام البيانات
المصنفة حسب الجنس، إن كانت متوفرة، وحيثما
لا تتوفر مثل هذه البيانات يجب النظر في الأمور
الأخرى التي يمكن استخدامها؛

الخطوة ٤

طرح أسئلة حول الإدارة والتكاليف والأنظمة وتنقيف
الجمهور؛ والنظر في ما إذا كان سيتم إشراك النساء
في هذه العمليات؛

الخطوة ٥

القيام بمراجعة ثانية للتحقق من كل ما سبق -
والتأكد من أن «مسألة الجندر» قد طرحت وأثيرت في
كل مرحلة من مراحل التحليل.^٣

والممارسات المتعلقة بالعمل اليومي للمؤسسة، ونسوق
هنا مثال الطبيعة الجندرية للإجراءات أو الخطابات أو
الطقوس أو الاحتفالات. وفي أحد البرلمانات، اقترح
إجراء تحليل ذكورة المؤسسة من خلال التحقيق في ذكورة
الأعمال واللوحات الفنية في مباني البرلمان أو الأسماء التي
أطلقت على قاعات الاجتماعات.

كما ينبغي مراجعة الطريقة التي يتواصل فيها البرلمان مع
أعضائه، ولا سيما الطريقة التي يتم بها عرض قضايا
الجندر من قبل الرجال والنساء. حيث ينبغي تسليط مزيد
من الضوء على هذه المسائل - وهو التغيير الذي تتزايد
المطالبة به من قبل جمهور الناخبين الذي يتمتع بحس أكبر
من المسؤولية الاجتماعية.

إلى الآن، يكمن التحدي الأكبر الذي تم إبرازه من خلال
المستطلعين في هذه الدراسة في خلق توازن بين العمل
والأسرة. حيث يشير أعضاء وعضوات البرلمان عادة إلى
عدم قدرتهم على قضاء الكثير من الوقت مع عائلاتهم.

٥- تحسين ثقافة البرلمان وبنيته التحتية

من بين مجالات البحث الجديدة كليا هي مدى مراعاة
ثقافة البرلمان وبنيته التحتية للجندر. حيث يُتوقع من أعضاء
البرلمان حال وصولهم إلى البرلمان أن يمتثلوا بالقواعد والمعايير
المؤسسية، سواء المكتوبة وغير المكتوبة. وتخلق هذه القواعد
والمعايير ثقافة برلمانية تلاحظ فيها النساء أنهنّ لسن مرتاحات
دوماً. إذ يخالج النساء شعور بأنهنّ 'غريبات' بسبب
استخدام اللغة التي يمكن أن تكون مهينة أو فيها انحياز
جنسي، وحالات التحرش الجنسي (التي تحدث أحيانا).

بمرور الوقت، تعيّن على مبنى البرلمان أن يتغير ليكون أكثر
ملاءمة للنساء، بما في ذلك توفير المراحيض الخاصة للنساء.
وفضلاً عن ذلك، فقد أفادت عضوات البرلمان بوجود تمييز
في توزيع الموارد مثل المكاتب وأجهزة الكمبيوتر والكادر
ومرافق البحوث.

وسيكون من المفيد للبرلمانات أن تقوم بتحليل مُفصّل
لذكورة المؤسسة، بالنظر إلى الثقافة والعادات والتقاليد

إنشاء برلمان يراعي الجندر

المكسيك

الحصول على المعلومة الصحيحة

ويهدف مركز البحوث التشريعية إلى تزويد النواب والهيئات واللجان بالدعم والإسناد الفني وخدمات المعلومات التحليلية ذات الصلة بالنهوض بالنساء والمساواة في الجندر بطريقة موضوعية ومحايدة وفي الوقت المناسب. ومنذ تأسيسه في آب/أغسطس من عام ٢٠٠٥، تركّز أعمال مركز البحوث على ثلاثة مجالات رئيسية من البحوث: إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات العامة والمشاركة السياسية للنساء والتقدم المحرز في الموازنة التشريعية.^٤

لقد تم إنشاء مركز البحوث من أجل النهوض بالنساء والمساواة في الجندر في المكسيك ليكون بمثابة مركز بحوث آخر في خدمة الكونغرس. وتكمن رسالته في: تقديم الدعم والإسناد للعمل التشريعي من منظور الجندر وحقوق الإنسان، من خلال توفير الدعم والإسناد الفني المتخصص وخدمات المعلومات التحليلية التي تساعد في ضمان تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتعزيز النهوض بالنساء ضمن إطار العمليات الديمقراطية للمكسيك.

غرفاً للأمهات المرضعات، وربما الأهم من ذلك أنه يمكنها أن تؤسس مراكز لرعاية الطفل داخل مبنى البرلمان. ويمكن للبرلمانات أن تصبح مثالية أكثر في توفيرها إجازة الأمومة/ الأبوة أو إجازة الوالدين لأعضائها، من خلال وضع قواعدها الخاصة التي تلبّي الظروف المحددة لمؤسسة البرلمان.

٦- تحسين مراعاة الجندر في الدوائر البرلمانية

إذا تعيّن على البرلمانات أن تكون أكثر مراعاة للجندر فيما يتعلق بأعضائها، فإن هذا ينسحب أيضاً على مئات وآلاف الناس الذين يعملون فيها. حيث غالباً ما تكون ظروف عمل كادر البرلمان مشابهة لظروف عمل موظفي الحكومة. ولكن ينبغي أن نتذكر أن ساعات عمل الكادر يمكن أن تكون مرهقة بنفس قدر ساعات عمل أعضاء البرلمان حينما يكون البرلمان منعقداً. وعلاوة على ذلك، يكون للبرلمانيين بعض التأثير على الثقافة المؤسسية لمكان عمل الكادر البرلماني. وقد كشف هذا البحث عن أمثلة في قواعد اللباس لموظفي البرلمان (حيث تناضل عضوات البرلمان من أجل تخفيف تلك القواعد) وعن حالات تحرش جنسي ارتكبتها أعضاء البرلمان ضد أفراد من الكادر.

ووجدت الدراسة أيضاً أن العمل البرلماني غالباً ما يكون مقسماً حسب الجنس. وبالتالي ينبغي أن يكون المقصد

وإن استمرار وجود الصور النمطية التي ترى أن مكان النساء هو بيتهن يجعل هذا الأمر صعباً بشكل خاص على عضوات البرلمان اللواتي يؤدين غالباً كلا الدورين.

ويمكن للبرلمانات أن تخفف من حدة هذا الأمر من خلال إعادة ترتيب ساعات جلساتها بحيث لا توجد جلسات في وقت متأخر من الليل أو جلسات خلال العطلات المدرسية، مما يضمن حق جميع الأعضاء والعضوات في الحصول على إجازة للاعتناء بأولادهم - على ألا يكون ذلك فقط عند ولادتهم، ولكن كلما لزم الأمر. ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تتخذ ترتيبات خاصة للنساء للعودة إلى العمل بعد إجازة الأمومة. ويمكن لها أيضاً أن تسمح بالتصويت بالوكالة، لكي لا تضطر النساء المرضعات أن يحضرن التصويت في الجلسة العامة ويمكنها أن تخصص

يمكن للبرلمانات أن تصبح مثالية أكثر في توفيرها إجازة الأمومة/ الأبوة أو إجازة الوالدين لأعضائها، من خلال وضع قواعدها الخاصة التي تلبّي الظروف المحددة لمؤسسة البرلمان.

تقاسم مسؤولية المساواة في الجندر

لا تتحقق المساواة في الجندر لمجرد وجود النساء في البرلمان. وإنما تتحقق فقط إذا ما فهمت على أنها مسؤولية جميع الأطراف والجهات المعنية في المجتمع. وفي هذا الصدد، يتعيّن على الرجال أن يلعبوا دوراً خاصاً تماماً كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية.

شمول الرجال في تعزيز المساواة في الجندر

يوجد قبول متزايد (بين النساء والرجال) أنه يتعيّن على الرجال المشاركة في الأنشطة البرلمانية الهادفة إلى ضمان المساواة في الجندر. ويأتي هذا القبول نتيجة لتغيير المواقف الاجتماعية والتفاهم الحاصل بين جمهور الناخبين بأنه لم يعد بالإمكان استبعاد النساء من المجال السياسي - وبالفعل، قد يكون هناك رد فعل سياسي عندما يتم تجاهل النساء وقضايا الجندر من جانب النخب السياسية.

الواضح لسياسات المساواة في الجندر في أماكن العمل هذه هو المزيد من التوزيع العادل للعمل، وألا يكون ذلك على أساس الصور النمطية للجنس. ويجب أن تضمن سياسات الجندر ترقية أعداد أكبر من النساء إلى مناصب قيادية، حتى لو جاء هذا نتيجة لتدابير العمل الإيجابي التي تفضل النساء على الرجال.

وكان هناك تدريب محدود للكادر البرلماني حول قضايا الجندر. حيث يندر أن تعترف البرلمانات أن الأشخاص من ذوي الخبرة في المساواة في الجندر لديهم مهارات خاصة يمكن تسخيرها في العمل البرلماني. بل على العكس من ذلك، فقد كان الأمر ينطوي على تحدي كبير لاغتنام المهارات المهنية لفرق الجندر الفنية والمحافظة عليها. وينبغي عكس هذا التوجه.

ولهذه الأسباب، ينبغي إبقاء ثقافة مكان العمل والبنية التحتية لكادر البرلمان قيد المراجعة المستمرة.



إنشاء برلمان يراعي الجندر

وضع النساء، وتم إدراجهم في زيارات ميدانية إلى مواقع تتصف بأن فيها تمييز واضح وجلي.

زيادة مسؤولية الأحزاب السياسية في إدماج الجندر

لا تُعتبر الأحزاب السياسية عادة منظمات منفتحة وشفافة. وعلى الرغم من التصريحات التي تقول إنها منفتحة لمشاركة النساء، إلا أن الأحزاب تبقى تحت هيمنة الرجال. ويعتبر هذا الأمر مهماً لأن الأحزاب السياسية أصبحت بشكل متزايد النمط السائد من التنظيم السياسي والآلية التي يمكن للنساء والرجال من خلالها أن ينهضوا ببرنامج تشريعي من أجل المساواة في الجندر.

ويعتبر تأثير الأحزاب السياسية أساسياً على أعضاء البرلمان الراغبين في الشروع بجدول أعمال تشريعي للمساواة في الجندر. ويكمن الطريق الرئيسي لمشاركة النساء في الأحزاب من خلال 'جناح أو تنظيم خاص بالنساء'. وفي حين تحظى هذه الإستراتيجية ببعض الفوائد، إلا أنها

ولذلك فإننا نجد الرجال يقفون إلى جانب هذه القضية بشكل متزايد. ويشاركون في رعاية المبادرات التشريعية لضمان عدم التمييز - وحتى أن بعضهم يراعون هذه المبادرات شخصياً. وقد تم تعيين رجال لرئاسة أو للمشاركة في هيئات المساواة في الجندر في البرلمان. واقتُرح إجراء تغييرات على النظام الداخلي للبرلمان بحيث يقتضي حضور كل من الرجال والنساء في جميع اللجان البرلمانية - بما في ذلك تلك اللجان المتعلقة بالمساواة في الجندر - لكي يتسنى النظر في جميع القضايا والمسائل من منظور الجندر (الأمر الذي يقتضي حُكماً آراء الرجال).

ومن المبادرات الناجحة في تشجيع الرجال على المشاركة هي إشراكهم في أنشطة التواصل مع الجمهور بهدف رفع مستوى الوعي بقضايا المساواة في الجندر. وقد شارك الرجال في أنشطة احتفالية خاصة بيوم المرأة العالمي، وشاركوا في الوفود المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة

كوستاريكا

بناء خبرات في الجندر

تقع الوحدة الفنية لكوستاريكا المعنية بالمساواة والإنصاف في الجندر تحت إطار مكتب المدير التنفيذي للجمعية التشريعية. وقد تم إنشاء الوحدة للامتثال بالمتطلبات المقررة كجزء من عملية التخطيط المؤسسي للجمعية التشريعية. ويتمثل الهدف الإجمالي من الوحدة في «تعزيز وتخطيط واقتراح وتنسيق وتوجيه وتقوية ورصد إدماج الجندر في جميع وظائف الجمعية التشريعية، وذلك انصباعاً لالتزامات الدولة بالمساواة والإنصاف في الجندر» وتهدف الوحدة على نحو أكثر تحديداً إلى ما يلي:

- تشكيل وحدة فنية حول الجندر ذات هيكل وظيفي وتنظيمي حديث بهدف إدماج الجندر في جميع عمليات الجمعية التشريعية؛
- تقديم مشورة الخبراء حول الجندر إلى جميع الهيئات الفنية والإدارية والتشريعية في إدماج الجندر في العملية التشريعية؛
- تعزيز التدريب وعمليات رفع مستوى الوعي حول الجندر للكادر الفني والإداري والتشريعي لتطوير أدوات عملية لإدماج الجندر في العمل التشريعي؛
- وضع إستراتيجيات للاتصال والتنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات التي تيسر مشاركة الجمهور في إدماج الجندر في مختلف عمليات الجمعية التشريعية.°
- تعزيز وتنسيق العمل من أجل التخطيط المؤسسي الذي يتطلب إدماج الجندر؛



الحزب. وفي الواقع، لقد لجأت بعض النساء إلى المحافظة على الصمت في سبيل الوصول إلى إجماع حزبي.

نادراً ما تبنت الأحزاب السياسية إدماج الجندر كإستراتيجية لتحقيق المساواة في الجندر على نحو أكثر شمولاً. ويعود هذا غالباً إلى نقص الموارد (سواء المالية والبشرية)، والافتقار إلى الإرادة السياسية. وفي الحقيقة، ترى بعض الأحزاب أنه لا توجد حاجة لتبني ممارسات إدماج الجندر. ومن جهة أخرى، توجد أحزاب أخرى لديها وعي أكبر بالحاجة إلى إدماج الجندر، ومهتمة أكثر في الحاجة إلى ضمان رصد وتقييم عملها في إدماج الجندر. وتعتبر الحاجة إلى شبكات الرصد إحدى المجالات التي تقتضي قوة ودعم أكبر بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الأحزاب أن تبني خطط شاملة للمساواة في الجندر ذات إستراتيجيات واضحة لإدماج الجندر، وأن تنشئ لجان حزبية مختصة للإشراف على تنفيذها.

قد تتسبب في عزل النساء عن الرجال. ورغم ذلك، فإن الأحزاب السياسية تعمل نحو سياسة المساواة في الجندر من خلال عقد الندوات والمحاضرات التي يلقيها خبراء في الجندر حول مواضيع هامة، وإنشاء روابط قوية مع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي على الأحزاب أن تدفع باتجاه تعديل أنظمتها الأساسية وقواعدها الداخلية بغية ضمان تمثيل النساء في كل من عضوية وقيادة هيكلها.

ولقد اكتشفت النساء وجود حواجز تحول دون مشاركتهن المتساوية في الهياكل التنفيذية وصنع القرار الخاصة في الأحزاب السياسية، ويعود ذلك إما لأن الرجال يفوقهن عدداً بشكل كبير، أو لأنهن يطلبن موارد ليست متاحة تحت تصرفهن. وعلاوة على ذلك، يواجه كل من النساء والرجال في أحيان كثيرة صعوبات في طرح مقترحات تشريعية دون موافقة أحزابهم - وقد يواجهون عواقب وخيمة إذا ما فعلوا ذلك، قد تصل إلى الطرد من عضوية

الملخص التنفيذي

الملحق ١

منهجية البحث

- تم تصميم ثلاث مجموعات من الاستبيانات في عام ٢٠٠٨ بعد التشاور مع أعضاء البرلمان وخبراء في مجالي الجندر والبرلمان. وقد استهدفت هذه الاستبيانات كل من:
- أفريقيا
 - جنوب إفريقيا (بالإضافة إلى تقارير أخرى قيد الإعداد)
 - رواندا
 - الدول العربية
 - الأردن
 - تونس
 - آسيا والمحيط الهادي
 - أستراليا
 - فيتنام
 - كمبوديا
 - ماليزيا
 - أوروبا
 - إسبانيا
 - بلجيكا
 - السويد
 - أمريكا اللاتينية
 - الأرجنتين
 - بوليفيا
 - بيرو
 - كوستاريكا
 - المكسيك
- ١- السلطات البرلمانية سعياً للحصول على معلومات حول السياسات والأطر والبنية التحتية التي يمكن أن تؤدي إلى برلمانات شمولية؛
- ٢- المجموعات (الحزبية) البرلمانية في البرلمان سعياً للحصول على معلومات حول عمليات صنع القرار وشمولية المجموعات (الحزبية) البرلمانية؛
- ٣- أعضاء البرلمان سعياً للحصول على معلومات حول آراء ووجهات نظر أعضاء البرلمان حول شمولية البرلمانات.
- لقد تم استلام ٩٥ إجابة من السلطات البرلمانية في ٧٧ دولة. وأكملت ٧١ مجموعة برلمانية من ٤٢ دولة المسح الثاني، وأجاب ١٢٣ برلماناً من ٥٠ دولة على المسح الثالث. وكان عدد أعضاء البرلمان من الذكور والإناث ممن أجابوا على المسح متساوي تقريباً.
- وقد تم إدخال الإجابات التي وردت على كل مسح في قاعدة بيانات تفاعلية على الإنترنت تم إنشاؤها بمساعدة من شركة استشارات تكنولوجيا الإنترنت «Transmachina» التي تتخذ من السويد مقراً لها وتم الاحتفاظ بها على www.gender-parliaments.org. وبالإضافة إلى الاستبيانات، فقد أجريت مقابلات شخصية مع أعضاء وعضوات البرلمان من كل منطقة من مناطق العالم. حيث أجري العديد من هذه المقابلات كجزء من الحالات الدراسية القطرية التي تم إعدادها ما بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتم اختيار الدول بناء على التحديثات الأخيرة في برلماناتها الوطنية والممارسات الفضلى الناشئة.
- وقد تم إعداد تقرير إقليمي لكل إقليم في العالم. كما تم إعداد حالات دراسية موزعة في مختلف الأقاليم:
- تحديد المداخل الرئيسية لإدماج الجندر في البرلمان، أي السبل التي يمكن من خلالها الاستماع إلى منظور المساواة في الجندر، أو منتدى يمكن عضوات البرلمان

الهوامش

١- التعريفات مأخوذة من مكتب المستشار الخاص المعني بقضايا الجندر التابع للأمم المتحدة UN/OSAGI، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP واليونسكو كما هي مقتبسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «المداخل السريعة إلى تمكين النساء والمساواة في الجندر في كتل الحوكمة الديمقراطية»، نيويورك، ٢٠٠٧ والاتحاد البرلماني الدولي IPU، «المساواة في السياسية: دراسة استقصائية للنساء والرجال في البرلمانات» جينيف، ٢٠٠٨.

٢- المصدر: حالة دراسية، رواندا

٣- من مشروع الدعم التشريعي الكنبودي الكندي، شباط/فبراير ٢٠٠٣، «الخطوات الرئيسية في تحليل الجندري للتشريعات»

٤- المصدر: حالة دراسية، المكسيك

٥- المصدر: حالة دراسية، كوستاريكا

مراجع الصور

جميع حقوق الطبع والنشر © الخاصة بالصور محفوظة لدى وكالة فرانس برس والاتحاد البرلماني الدولي

الصفحة الخلفية: الصورة السفلى - حقوق الطبع والنشر © محفوظة لدى صور الأخبار الخاصة بلجنة المجلس حول التعليم والعمل

الاتحاد البرلماني الدولي

5 Chemin du Pommier
CH - 1218 Le Grand-Saconnex

جينيف - سويسرا

هاتف: +41 22 919 41 50

فاكس: +41 22 919 41 60

البريد الإلكتروني: postbox@mail.ipu.org

الموقع الإلكتروني: www.ipu.org

تصميم: جوليان نوت

طبع في مطبعة Imprimerie Courand et associés،
بفرنسا

من مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك اللجان البرلمانية (وخاصة تلك المعنية بالمساواة في الجندر)، تكتلات عضوات البرلمان، القدرات البحثية، مبادرات إعداد موازنات الجندر، المناقشات العامة، التنسيق مع المجتمع المدني، إلى آخره.

● تحديد مدى مراعاة البرلمان للجندر، بما في ذلك أية ترتيبات خاصة بالبنية التحتية مثل غرفة التغذية أو دور الحضانة والموازنة المخصصة لمسائل الجندر ومراجعة لأوقات الجلسات لتلبية احتياجات الأعضاء وأسرههم واللغة المحايدة التي تراعي الجندر.

● السعي إلى التحقيق في القواعد والممارسات والعادات والتقاليد غير المدونة التي قد تنطوي على تمييز، مثلاً أندية الفتية الكبار، التحرشات، اللغة، الإقصاء، إلى آخره.

● تحليل كيفية أداء البرلمان من حيث إدماج الجندر، وتحديد أمثلة على الممارسات الجيدة وتسليط الضوء على التحديات التي يتعين التصدي لها.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاعي أو تحويله بأي شكل أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي. ونرحب بطلبات الحصول على حق نسخ أو ترجمة هذا العمل أو أجزاء منه وينبغي إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي.



مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمم المتحدة
الاتحاد البرلماني الدولي
220 East 42nd Street – Suite 3002
New York, N.Y. 10017
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 212 557 58 80
فاكس: +1 212 557 39 54
البريد الإلكتروني: ny-office@mail.ipu.org

الاتحاد البرلماني الدولي

5 Chemin du Pommier
CH - 1218 Le Grand-Saconnex

جنيف سويسرا

هاتف: +41 22 919 41 50

فاكس: +41 22 919 41 60

البريد الإلكتروني: postbox@mail.ipu.org

الموقع الإلكتروني: www.ipu.org



ISBN 978-92-9142-499-3



9 789291 424993 >